

نظراً لكون النفط مسؤولاً عن أكثر من 53% من الدخل، وفي ضوء الانخفاض المتوقع في أسعار النفط، سيظل عجز الموازنة مرتفعاً؛ ما يشير إلى ضرورة اتخاذ إصلاحات جوهرية في المالية العامة. وفي يوليو/تموز 2019، طرحت وزارة المالية سندات مقومة بالدولار الأمريكي بقيمة 3 مليارات دولار لتمويل العجز الأخذ في الاتساع، ومن المفترض أن يفي بالاحتياجات التمويلية لعام 2019.

ومن المقدر أن يزيد العجز في الحساب الجاري ليصل إلى 7.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 مدفوعاً بهبوط أسعار النفط. ومن بين العوامل التي أسهمت في هذا العجز في الحساب الجاري برامج الاستثمار المكثف في القطاعين العام والخاص. وانعكاساً للعجز في الحساب الجاري، من المقدر أن تنخفض الاحتياطيات الأجنبية إلى 16 مليار دولار (أو ما يغطي 5 أشهر من الواردات) حسب التقديرات، في مقابل 17.4 مليار دولار عام 2018 (أو ما يغطي 5.8 أشهر من الواردات)، على الرغم من السندات المطروحة مؤخراً؛ وقد ساعدت الأصول السائلة في الصناديق الأخرى والشركات المملوكة للدولة في تخفيف الحد القياسي للأسواق الناشئة ومدته ثلاثة أشهر بعض الشيء. وأسهم استمرار العجز الكبير المستمر في المالية العامة والحسابات الخارجية في ارتفاع حاد في مستويات الدين. حيث يتوقع أن تزيد نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 53% عام 2018 إلى 60% عام 2019. ومن المقدر أن يبقى الدين الخارجي مرتفعاً عند 106% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، مسجلاً زيادة قدرها 12.8% بالمقارنة لعام 2018. وتسببت جوانب الضعف الكبيرة هذه في تعرض التصنيف الائتماني السيادي إلى سلسلة من عمليات الخفض، وزيادة في تكاليف التمويل.

ولا تزال قلة فرص العمل من الشواغل الرئيسية بين الشباب العماني. وتكشف أحدث البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء بعمان أن معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15-24) بلغ 8.5% حتى يونيو/حزيران 2019 (بالمقارنة بمعدل البطالة الوطني البالغ 2.3%) ولكنها كانت أعلى مرتين بين الإناث من نفس الفئة العمرية (19%).

وتلجأ عمان منذ فترة طويلة إلى فرض حظر انتقائي على التأثيرات الممنوحة للوافدين للعمل في مختلف الصناعات بالقطاع الخاص للحد من أعداد المتعطلين من المواطنين. وتم تمديد الحظر مرات عدة كان آخرها التمديد الذي دخل حيز النفاذ في يوليو/تموز 2019، والذي شمل أربع مهن إضافية

بعد انتعاش النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعمان بنسبة 2.2% في عام 2018، من المقدر أن يتباطأ إلى 0.3% في عام 2019، مع استمرار تحديد الحد الأقصى لإنتاج النفط بموجب اتفاق أوبك+ لخفض الإنتاج. ومن المقدر أن يؤثر انخفاض إنتاج المحروقات على إسهام القطاع في نمو إجمالي الناتج المحلي لهذا العام، متسبباً في انكماشه بنسبة 1.1% حسب التقديرات، بعد نموه بنسبة 3.1% في عام 2018. ومن المقدر أن ينمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة 1.5%، مدفوعاً بشكل جزئي بالتنوع الاقتصادي الجاري من خلال برنامج "تنفيذ" الذي يهدف إلى مساندة الأنشطة في القطاعات الرئيسية، خاصة اللوجستيات، والسياحة، والنقل، والتعدين، والصناعات التحويلية، والمصانيد. في حين يقدر بقاء التضخم منخفضاً عند مستوى 0.8% في عام 2019، على نحو يعكس ضعف الطلب المحلي. وعلى الرغم من قيام السلطات بتطبيق الضريبة الانتقائية في أواسط يونيو/حزيران، فإنها أعادت النظر وخفضت سعر الضريبة على الكحول من 100% إلى 50% بعدها ببضعة أيام.

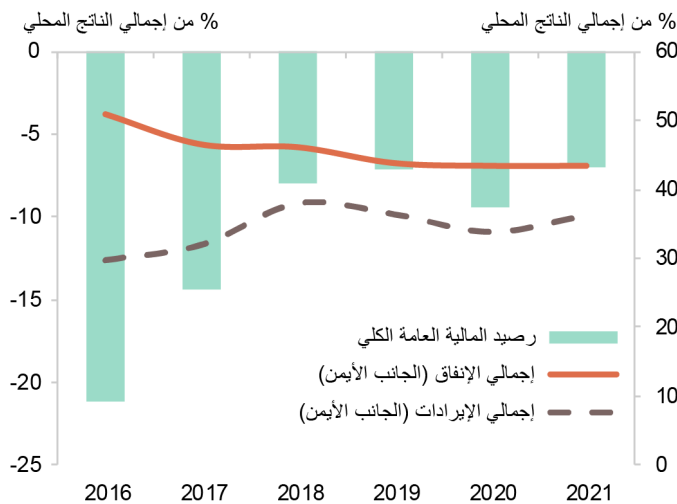
وقد تعسرت عملية ضبط أوضاع المالية العامة بسبب ما تعانيه من أوجه جمود. ففي حين انخفض عجز المالية العامة بعمان بالمقارنة بعام 2018، فإنه من المتوقع أن يظل كبيراً بنسبة تصل إلى 7.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، وفقاً للتقديرات. وإلى الآن، تحقق ضبط أوضاع المالية العامة من خلال خفض الإنفاق، والزيادات العرضية في الإيرادات، والمصادقة مؤخراً على مرسوم فرض ضريبة انتقائية جديدة على منتجات مختارة. ونتيجة لهذا، من المرجح أن تشهد الإيرادات غير النفطية زخماً زائداً خلال عام 2019، لتزيد بمقدار 1.5 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وفي يوليو/تموز 2019، نشر المركز الوطني للإحصاء بعمان بيانات شهرية تظهر انخفاض عجز المالية العامة للأشهر الخمسة الأولى بنسبة 67% (مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي) وانخفاضاً متواضعاً في المصروفات الكلية (ولا سيما الإنفاق الرأسمالي) بنسبة 4.3% عن نفس الفترة. وتكشف البيانات المنشورة أيضاً عن زيادة قدرها 15.3% في الإيرادات الإجمالية مدفوعة بضريبة دخل الشركات وإيرادات أخرى غير محددة. ولكن

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	48
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	793
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	16424
الانتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	1072
العمر المتوقع عند الولادة، سنة	77.3

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية؛ ملاحظة: (1) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017)

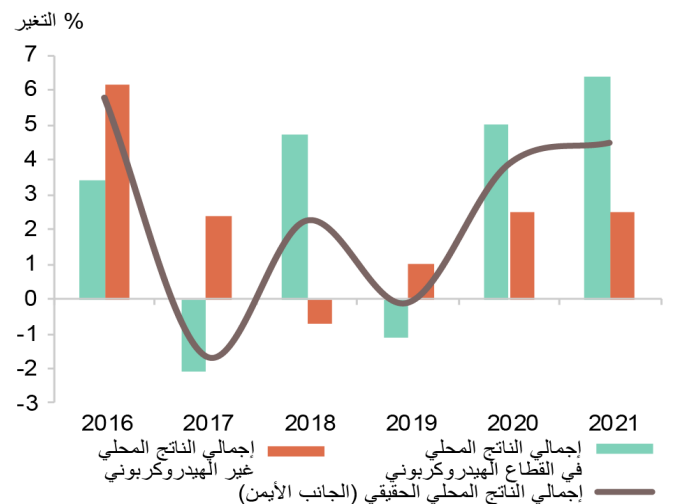
من المتوقع أن يزداد النمو على مدى عامي 2020-2021، مدفوعاً بشكل جزئي بالزيادة الكبيرة في إنتاج الغاز من مشروع غاز خزان الجديد، وخطط الإنفاق على البنية التحتية في كل من القطاعات النفطية وغير النفطية. ولكن زيادة الإنفاق، ستبقي عجز المالية العامة مرتفعاً، بمتوسط يزيد على 8% من إجمالي الناتج المحلي على مدى فترة التوقعات، وسيرفع الدين العام إلى 66% من إجمالي الناتج المحلي. ويشير ارتفاع عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وزيادة حجم الدين العام إلى أن الاحتياجات التمويلية لعمان ستكون مرتفعة في السنوات القادمة. وسيتم وضع خطط لتعزيز الإيرادات غير النفطية وتدابير إضافية لضبط أوضاع المالية العامة، للحد من مخاطر الاقتصاد الكلي في الأجل المتوسط.

الشكل 2 عمان/ عمليات الحكومة العامة



المصدر: السلطات العمانية وتقديرات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الشكل 1 عمان/ النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصدر: السلطات العمانية وتقديرات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

في القطاع الخاص. ووفقاً للأرقام الرسمية، انخفض عدد الوافدين العاملين بشكل قانوني بما يزيد على 5% فيما بين يناير/كانون الثاني 2018 ويوليو/تموز 2019، ليبلغ في الوقت الحالي 1.75 مليون، بعد أن كان 1.85 مليون في يناير/كانون الثاني 2018 (انخفاض عدد الوافدين بمقدار 100 ألف). وتتضمن رؤية الحكومة الإستراتيجية طويلة الأجل لعام 2040، وخطة التنمية الخمسية 2021-2025، الجاري صياغتها حالياً، إيلاء قدر أكبر من التركيز على تحفيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

2020 وما يليه. في حين أن العجز في المالية العامة أخذ في انخفاض، فإن استمراره عند مستوى مرتفع من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى 66% في المتوسط خلال عامي 2020-2021. ويتوقع أن يزيد الدين الخارجي مرة أخرى بنسبة 116% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2021، مدفوعاً إلى حد كبير بارتفاع مستوى الدين الخارجي الخاص.

المخاطر والتحديات

لا تزال هناك مخاوف كبيرة، على الرغم من جهود عمان في مجال السياسات الرامية إلى تعزيز مركز المالية العامة، وتعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وزيادة التشغيل، والتشجيع على تنوع النشاط الاقتصادي منذ صدمة أسعار النفط عام 2014. فاستمرار التناقض في أوضاع المالية العامة والدين قد يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل وخفض التصنيف السيادي مرات أخرى. وستؤدي الصعوبة في الحصول على التمويل الخارجي إلى زيادة الاعتماد على التمويل من البنوك المحلية، والتضيق على ائتمان القطاع الخاص والتأثير على النمو. ومن شأن بذل المزيد لضبط الأوضاع استناداً إلى نهج متوازن يجمع بين تدابير معالجة أوجه الجمود في الإنفاق الحالي (فاتورة الأجور والدعم) وترشيد الإنفاق الرأسمالي، أن يساعد في التخفيف من بعض تلك المخاوف. وسيظل توفير المزيد من فرص العمل أحد التحديات المهمة في ضوء ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الشباب العماني.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يتسارع النمو ليصل إلى 3.7% عام 2020، مدفوعاً إلى حد كبير بارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي، مع بدء تدفق الإنتاج من الحقول الجديدة. ومن شأن الدفعة المحتملة الناشئة عن جهود الحكومة في تنوع النشاط الاقتصادي أن تستمر في تبسيير زيادة النمو في القطاع غير الهيدروكربوني لتصل إلى حوالي 4% سنوياً على الأجل المتوسط. ويتوقع أن يزيد التضخم إلى ما يقرب من 2% عام 2020، وأن يرتفع أكثر مقرباً من 4% في 2021، نتيجة لاحتمال فرض ضريبة القيمة المضافة.

وفي ظل غياب أي إصلاحات مهمة أخرى في المالية العامة، فمن المتوقع أن يظل عجز الموازنة مرتفعاً عند متوسط يزيد على 8% من إجمالي الناتج المحلي في عامي 2020-2021. ويتوقع أيضاً أن يزيد العجز في الحساب الجاري إلى 8% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، نتيجة لزيادة الواردات بصورة أساسية. ومن المتوقع أن يظل إجمالي الاحتياطيات ثابتاً عند مستوى 16 مليار دولار عام 2020 وعلى الأجل المتوسط، في انعكاس للعجز في الحساب الجاري وزيادة المحتملة في طرح سندات حكومية دولية، ولكنه سيغطي أقل من 5 أشهر من الواردات في عام

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 عمان/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

ن 2021	ن 2020	ت 2019	2018	2017	2016	
4.0	3.5	0.3	2.2	-0.9	5.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.7	1.0	1.2	1.3	0.9	5.2	الاستهلاك الخاص
1.3	0.5	0.4	0.3	-0.7	-9.7	الاستهلاك الحكومي
3.8	3.4	3.3	0.6	-3.9	16.5	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
5.0	4.8	5.4	4.4	12.9	-2.8	الصادرات والسلع والخدمات
4.9	4.0	4.5	4.1	10.2	-12.0	الواردات والسلع والخدمات
4.0	3.5	0.3	2.2	-0.9	5.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
8.6	9.7	9.5	9.1	9.0	8.3	الزراعة
3.1	3.5	2.8	-0.9	-2.5	4.6	الصناعة
5.0	3.2	-3.5	6.4	1.0	5.5	الخدمات ¹
3.8	1.8	0.8	0.9	1.6	1.1	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-7.0	-9.0	-7.7	-5.5	-15.3	-18.7	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
-7.0	-9.4	-7.2	-7.9	-14.4	-21.2	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقير والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.

(1) الخدمات مُعد احتسابها باعتبارها باقي إجمالي الناتج المحلي على أساس تكلفة عوامل الإنتاج مخصوماً منها قطاعا الزراعة والصناعة، ولذلك قد تكون مختلفة عن المصادر الرسمية.